الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المحاضرة: مكافحة الفساد: التحديات والحلول

اسم المحاضر: الدكتور فراس سعد الدين

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

محاور المحاضرة

- المقدمة.
- مفهوم الفساد
- أشكال الفساد المالي والإداري
- أسباب الفساد العامة
- الفساد السياسي
- أسباب الفساد السياسي
- أساليب الحد من الفساد السياسي
- الفساد الاجتماعي
- مكافحة الفساد الاجتماعي
- طرق مكافحة الفساد العامة
- الخاتمة.

• المقدمة

في عالَم يتَّسم بالترابط المتزايد، يُعدُّ الفساد آفة تعوق التنمية وتُضعِف الديمقراطيات وتُفسد الأخلاق، وتتطلَّب مكافحة الفساد جهوداً مشتركة واستراتيجيات مبتكرة تتجاوز الحدود الوطنية، ويسعى هذا المقال لاستكشاف الطرائق التي تُعزِّز بها الدول والمنظمات الدولية شفافية الحكومات والشركات، وكيف تُواجه التحديات الناشئة في هذه الحرب ضدَّ الفساد.

يواجه العالم اليوم بعضًا من أكبر التحديات التي واجهها منذ عدة أجيال، وهي تحديات تهدد ازدهار الناس واستقرارهم في كافة أنحاء العالم. ووباء الفساد في معظمها. فللفساد آثار سلبية على كل جانب من جوانب المجتمع، حيث يتشابك تشابكا وثيقا مع الصراعات والاضطرابات مما يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويقوض أسس المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. ولا يتبع الفساد الصراع فحسب، بل هو كذلك أحد أسبابه الجذرية في كثير من الأحيان. فهو بتقويضه سيادة القانون يغذي الصراعات ويعيق عمليات إحلال السلام، فضلا عن أنه يفاهم الفقر، ويسهل الاستخدام المُجّرم للموارد، وإتاحة التمويل للنزاع المسلح. إن منع الفساد وتعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات أمر بالغ الأهمية إذا أريد تحقيق الغايات المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة.

• مفهوم الفساد:

تستخدم كلمة "الفساد" للتعبير عن مجموعة من السلوكيات غير الصحيحة كالرشوة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والأتاوات والمتاجرة بالنفوذ، بالاضافة إلى إفعال ترتبط بأنشطة الفساد الرئيسية، ويُلجأ إليها للمساعدة في الشروع بهذه الانشطة، كغسيل الاموال واعاقة سير العدالة او منعها، ويعرف الفساد بأنه أفعال أو جرائم تشكل ممارسات فاسدة، وتشترك هذه الأفعال والجرائم بعنصرين رئيسيين، الاول هو أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص، والثاني أن الاشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم يجنون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم.

يتعلق الفساد بتجاوز القوانين والتشريعات والمنظومات القائمة، وبمخالفة قيم العمل والنظام العام، ويمكن وصف جميع مظاهر الانحرافات الادارية والتنظيمية والوظيفية التي يقوم بها الموظف أثناء أدائه لمهامه المناطة به بأنها شكل او مظهر او حالة من حالات الفساد، وهذا الوصف ينطبق على جميع القوانين والتشريعات والمنظومات ذات العلاقة بالأداء الاداري والمالي، والانحرافات والمخالفات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية والادارية، فالرشاوى والعمولات والاختلاسات والمحسوبية، وسوء اختيار الموظفين وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتجاوز التعليمات الادارية والتنظيمية والتقاعس في تحقيق اهداف المنشأة وغير ذلك، هذه كلها مظاهر فساد معروفة لا تخلو منها المجتمعات على مر العصور.

• مفهوم الفساد:

ورغم ان الفساد هو ظاهرة طبيعية مصاحبة لحالة النمو، فهو والحالة كذلك، ثمناً لا بد منه لدفع عجلة التنمية، لكن هذا ليس تبريراً ولا موافقة لوجود الفساد، بل انما المسألة هي توصيف لوجود الفساد من الناحية الوظيفية، وتلجأ القيم الدينية والمنظومات الاخلاقية الى محاربة الفساد وتعتبره مرضاً فرديا هدّاماً للشخص، حيث يفضل الشخص هنا المصلحة الشخصية على العامة بصورة غير شرعية، مخالفاً القيم التي تعهد بالمحافظة عليها، والشرائع والمبادئ التي ترفع من المجتمع ومنظوماته الفكرية والادارية والقانونية.

ويتعلق الفساد الاداري بمظاهر الانحرافات الوظيفية والادارية والتنظيمية الصادرة عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه الوظيفية متجاوزاً القوانين والتشريعات ومنظومة قيم المجتمع، أما الفساد المالي فيتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الضوابط والأنظمة المالية، والتعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والعمولات والاختلاسات والمحاباة والمحسوبية، ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظهر من مظاهر الفساد الاداري والمالي

• مفهوم الفساد:

فالفساد هو "خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، أو هو العدول عن الاستقامة الى ضدها، أو هو التغيير عن المقدار الذي تدعو اليه الحكمة"

كما اتخذ الفساد أوصافاً وتعريفات عدة، حيث يدخل ضمن الاصطلاح للفساد بمفهومه الواسع "جميع الأشكال والعمليات الفسادية، سواء كان ذلك سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ، أو الوضع الخاص الذي يحتله شخص ما في الحياة العامة، أو جميع أنواع الرشوة المكشوفة والمستترة والنقدية والعينية، سواء فيما يتعلق بإتمام الصفقات والمعاملات بين الافراد والدولة، أو داخل نظام الدولة بين أهلها وموظفيها، أو بين الأفراد أنفسهم خارج نظام الدولة"

وتعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد "إساءة استخدام السلطة التي أؤتمن عليها الفرد لتحقيق مصالح شخصية" ووصفت الامم المتحدة الفساد بأنه "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"

• مفهوم الفساد:

يعتبر الفساد الإداري واحداً من أهم أنواع الفساد وأخطر ظواهر السلوك الإنساني التي ما تزال تشكل قلقا مستمراً للمجتمعات البشرية ولإدارة المؤسسات المختلفة، إضافة الى كونها من المشاكل الرئيسية التي أجمعت التقارير الدولية الصادرة من الخبراء على ضرورة علاجها ، سيما في دول العالم الثالث كضرورة لتحقيق التنمية .

ويعد الفساد الإداري مثالا للسلوك المنحرف الصادر جراء حالة من فقدان المعايير لدى معظم أفراد المجتمع نتيجة تعرضهم لموجات من التغيير الاجتماعي تكون سريعة وعميقة التأثير بحيث تتسبب في اختلال البناء الاجتماعي وعدم توازنه وانحلال وسائل الضبط الاجتماعي وخصوصا القيم والمعايير الاجتماعية وسلطة القانون .

• أشكال الفساد المالي والإداري:

بإعتبار الفساد الإداري مرتبط بالممارسات غير الشرعية والتي، وكما ذكرنا سابقاً ، تكون على مستوى فساد كبير أو فساد لصغار الموظفين ، فإن الفساد الإداري يتخد العديد من الأشكال ، أبرزها :

الرشوة Bribery

تعد الرشوة من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات

وتُعرَّف الرشوة بأنها: قيام الموظف بأخذ أو طلب مقابل معين، للقيام بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها أو الإخلال بمقتضيات وظيفته على أي نحو فالرشوة تمثل مظهراً من مظاهر المتاجرة بالوظيفة

الاختلاس Embezzlement

هو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهدته، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه «عبث الموظف بما أو اؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية» ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء

• أشكال الفساد المالي والإداري:

التزوير وتزييف العملة Forgery and counterfeiting of currency

يعــرف التزييــف بأنه: كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحــة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار، بينما يعرف التزوير بأنــه: تغييــر الحقيقة في بيانــات المحرر بما يرتب ضرراً على الغير من ذلك التغيير، مع توافر نية اســتعمال المحرر فيما زور من أجله

الابتزاز Black Mailing

هو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسئولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.

• أشكال الفساد المالي والإداري:

التحيز والمحاباة Favoritism

هو أسلوب يتم من خلال موقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح فرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسئولين القدامى مثلاً في قطاع معين لأجل أبنائهم لتحقيق مصلحة شخصية

الواسطة إذا كانت تهدف إلى عمل غير مشروع Mediation

لابــد أن نفرِّق بين (الوســاطة على أنها إدخال طرف ثالث له إمكانيــات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بــين طــرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشــفاعة لدى مسئولي أو ولي أمــر لرفع مظلمة، أو التوصل الى حق) وبين (الواسطة لجلب منفعة تضر بالآخرين)، وتعد الواسطة صورة من صور الفساد الاداري إذا كانت تهدف الى عمل غير مشروع.

غسل الاموال Money Laundering

يعرف غسل الأموال بأنه محاولة تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع؛ ويعتبر غسيل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار واهتمت العديد من الدراسات بهذا الموضوع،

• أشكال الفساد المالي والإداري:

التفريط في المال العام Compromising Public Money

هو التهاون في المال العام وفي متطلباته مما يؤدي إلى إضاعته وعدم المحافظة عليه، لأن ذلك يتعارض مع المصلحة العامة،[SEP]والموظف الذي يفرط في ما عهد إليه يعد مخلاً بأمانته، ومضراً بالمصلحة العامة.

الغش والتدليس Fraud and Deceit

الغش نقيض النصح، وهو عدم بيان الإجراءات وتوضيحها بالنسبة للمراجعين أو العاملين في المنشأة، واستلام المعاملات، وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها عن قصد وبهدف تحقيق مصلحة خاصة، وقد ميزت الأنظمة المدنية بين أنواع الغش المختلفة، وأسهبت في تفصيلها.

استغلال النفوذ الوظيفي Career Influence Peddling

يُقصد باستغلال النفوذ الوظيفي: استخدام الموظف سلطته لتحقيق هدف آخر غير المصلحة العامة، ومن مظاهره: المحسوبية في شغل الوظائف العامة، وذلك بالمجاملة في تعيين موظفين غير أكفاء

• أسباب الفساد العامة:

الأطماع الشخصية: يمتلك البشر دافعاً فطرياً للتملك، فيرجع سبب الفساد أحياناً إلى رغبة بعض الأشخاص في المال والسلطة بشكل مطلق، دون وضع اعتبارات للحدود الأخلاقية.

انخفاض الحس الوطني والأخلاقي بسبب نقص مستوى التعليم أو تجربة التعليم السلبية التي مر خلالها الشخص ينخفض لديه الحس الوطني والأخلاقي، أو بعض التجارب التي تعرض لها الشخص ولم يتم انتقاد سلوك الفساد أمامه.

انخفاض الوعي قلة الوعي وعدم وجود الشجاعة بين الناس لمواجهة الفساد والفاسدين، فبعضهم يغضون البصر، أو يصمتون عن الفساد، مما يشجع الفاسدين للاستمرار بأعمالهم بشكل أكبر.

وجود بيئات ثقافية تشجع الفساد، وتتغاضى عنه يمكن أن يُعتبر التهرب من المسؤوليات والقدرة على تحقيق مكاسب شخصية بطرق غير شرعية أمراً يدعو للإعجاب في بعض البيئات.

القوانين واللوائح غير الرادعة يؤدي الإهمال القانوني في المناطق المعرضة للفساد إلى انتشار الفاسدين بشكل كبير، وكذلك البطء في العمليات القضائية في بعض البلدان، وعرقلة سير العدالة.

• الفساد السياسي:

إن ظهور الفساد و انتشاره هو نتيجة لعوامل عديدة أهمها المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد و القوانين لمصالحهم الخاصة ، و ممارسة الاستبداد الذي يعطي الأفراد و الجماعات المسوغات لانتهاج السلوك المفسد، و تمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيين و ممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة و الحزب ، مما يولد حالة من اللامبالاة ، و عدم الرغبة في محاربة الفساد

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه :- " استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "، أو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الأخرين، فالفساد السياسي لا يفيد إلا من هم في موقع السلطة (3) ، وهو نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة ، و بالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة و مكاسب شخصية، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كـأدوات رئيسة للوصول لذلك المبتغى، ولا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة، إلا أنه أكثر تشعباً في الدول الدكتاتورية .

• أسباب الفساد السياسي:

أما أسباب الفساد السياسي فهي عديدة ، يتمثل أهمها بالنقاط التالية :-

1. الافتقار إلى القيادة السياسية النظيفة.
2. غياب المساءلة والمسابقة.
3. اتساع صلاحيات المسؤول والدور المنوط به ، بحيث تتعدد صلاحيات الجانب السياسي إلى بقية الجوانب .
4. ضعف الراي العام وتجاهله.
5. تبديد أموال الدولة فيما لا يصب إلا في مصلحة المتنفذين.
6. التنصل من القيام بالواجبات والمهمات الموكلة إليه (التهرب من العمل الرسمي المنوط به).

النشاط الاقتصادي الذي تمارسه بعض الحكومات من خلال خلق قيود على الاستيراد والتصدير والتحكم في الأسعار، وتخصيص نسبة عالية من ميزانيات الدولة العامة للمؤسسة الأمنية العسكرية

• أسباب الفساد السياسي:

وبخصوص أثار الفساد السياسي ، فتتمثل في نقاط عديدة أهمها :-

1.الطغيان والاستبداد اللذان يؤديان إلى فقدان معنى الانسانية ، وفقدان الهوية والحرية والثقة بالنفس ، والهزيمة والانحطاط والخيانة والذلة ، واختلال موازين الحق والعدل ومقاييس الرقي . وتبديد أموال الدولة على تعظيم الذات.

مثال :-

صرفت كوريا الشمالية 83 مليون دولار تقريباً لإعادة تصميم القصر الرئاسي ليضم الجثة المحنطة للزعيم السابق (كيم أيل سونغ) ، كما صرفت ما يقارب 56 مليون دولار على تحنيط الجثة وعشرات الملايين من الدولارات على احتفالات عيد ميلاد أبنه الزعيم الجديد الذي أنفق بدوره 134 مليون دولار على ترميم مقر فاخر

2. ضعف الدولة الوطنية ، وانعدام الثقة ما بين المواطنين والدولة ، وضعف المؤسسات السياسية ، وتنامي العنف ، وفقدان النظام القانوني لهيبته ، وتعرض سيادة الدولة للاختراق الخارجي ، وفقدان النظام السياسي لشرعيته والتخبط في أتخاذ قرارات غير عقلانية ، وضعف موقف الدولة وقدرتها التساومية مع الدول والشركات الأخرى

• أسباب الفساد السياسي:

3. تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة ، وهذا يؤدي إلى تراجع مفهوم المواطنة ، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات .
4. تقلص دور الطبقة الوسطى لصالح نخب حزبية أو عسكرية أو أمنية أو قطاع خاص أو ممثلي طوائف ، وبالتالي زيادة الفئات الفقيرة والمهمشة .
5. سيطرة مجموعة صغيرة على مناحي الحياة ، وبالتالي تصبح عملية المشاركة في الحياة العامة زائفة.
6. ضعف شرعية النظام السياسي ، وتقويض أسس الديموقراطية وحكم القانون، واستغلال القضاء، وغياب الرقابة والمسائلة، وتشويه الجهاز الاداري للدولة نتيجة استبعاد الكفاءات.
7. تغذية التطرف والانكشاف أمام القوى الخارجية.
8. تراجع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين نتيجة السيطرة على المال العام ونهبه وتهريبه إلى الخارج من قبل فئة متنفذة على مفاصل النظام السياسي

• أساليب الحد من الفساد السياسي:

وبخصوص سبل الحد من الفساد السياسي وأساليب مواجهته ، فيكون بمشاركة كل مكونات المجتمع في عملية المواجهة ، واهم وسائل المواجهة تتمثل في :-

1. التزام القيادة السياسية بالقضاء على الفساد عبر الاقرار بوجود ظاهرة الفساد وضرورة محاصرتها باستخدام مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية، وإصلاح اجهزة ومؤسسات الدولة السياسية .
2. اعتماد الديموقراطية كقاعدة للحكم وتطبيق مفاصلها الأساسية مثل اللامركزية ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بحرية الصحافة وتشكيل منظمات المجتمع المدني .
3. إصلاح النظام القضائي ومنحه الاستقلالية الكاملة في أداء مهامه ، لاسيما في مكافحة الفساد عبر تطبيق القواعد والاجراءات القانونية بحق من تثبت عليهم تهم الفساد .

• أساليب الحد من الفساد السياسي:

4. إجراء اصلاحات في النظامين الإداري والمالي عبر وضع حدود للتمييز ما بين وظيفتي العامة والخاصة لمنع التداخل الذي يسمح باختلاط المال العام والخاص.
5. رفع مستوى الأجور والرواتب لموظفي الخدمة المدنية.
6. اجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تحرير الاقتصاد وإصلاح الاختلالات المالية.
7. خلق وعي جماهيري عبر استخدام وسائل الأعلام أو نشر القيم الدينية ، أو تعميم مبدأ الشفافية والتعريف بحجم التكاليف الاجتماعية الكبيرة للفساد.
8. تشجيع النخبة وإفساح المجال أمامها للعمل بكل حرية ، وبالاتجاه الذي يؤدي إلى القضاء على الفساد

• الفساد الاجتماعي:

إن فساد الأخلاق صورة من صور الفساد الاجتماعي، لأن فساد الأخلاق متعلق بالأفراد ، فإذا ما سرى الفساد في الأفراد سرى بعدها إلى الناس كافة .

ويمكن تعريف الفساد الاجتماعي بإنه " خلل في القيم الاجتماعية والأسرية ينعكس أثره على العلاقات التي تربط المجتمع بعضها ببعض بنشر الرذيلة.

الأمر الذي يعني غياب المبادئ الأخلاقية في المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة فكر الرشوة والمحاباة والواسطة في تسير مختلف الأنشطة الاقتصادية والأمور الحياتية اليومية.

ومن أهم مظاهر الفساد الاجتماعي ، انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتمثل بالانحرفات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الشخصي للأفراد و تصرفاتهم ، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في الأماكن العامة ومؤسسات العمل ، وقد يكون التحرش الجنسي في أماكن العمل من أبرز صور هذا الفساد ، بحيث يقوم المسؤول المباشر باستغلال سطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الأخر للحصول على علاقات خاصة مقابل منحهم امتيازات وظيفية ، أو غض الطرف عن مخالفتهم

• الفساد الاجتماعي:

وحول أسباب الفساد الاجتماعي يمكن إجمال أهم النقاط فيما يلي:-

1. شيوع الواسطات والتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسيمة بانجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين ظناً منهم أن ذلك يساهم في خدمة الأخرين، مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما أنهم لم يستفيدوا مادياً مباشرة من هذا السلوك .
2. ضعف الوعي لدى بعض المسؤولين والموظفين حول الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة مثل عدم الاهتمام بالملكية العامة، وأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد، وإساءة استخدام المال العام، كل ذلك يؤدي إلى أثارة استياء بعض الفئات الاجتماعية، ويضعف آمالها في التطوير والاصلاح ، ويدفعها الى المحاكاة.
3. التمسك الخاطئ ببعض الأمثلة الشعبية التي تخيل للعامة على انها مبادئ أو قيم ملزمة للسلوك، مع أنها تتنافى مع القيم الدينية وتتسبب في التستر على المقصرين والمخالفين، مثل مقولة (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق).
4. توظيف الانتماءات الاقليمية والطائفية والحزبية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي.

• الفساد الاجتماعي:

5. تردي نظم التعليم وتدهورها، وهجرة الكفاءات ، واحتلال المناصب الحكومية من قبل غير المؤهلين علمياً، وتعرض قيم المجتمع وأعرافه وأخلاقيات العمل فيه إلى حالة من السيولة تسوغ الفساد ، وتوجد ما يسوغ استمراه واتساع مداه، والعمل على تحطيم البناء الاجتماعي الذي يدفع نحو نمو المظاهر الاجتماعية السلبية والشاذة التي يكون الفساد الأخلاقي أحد أسبابها، وزيادة نسب الفقر، وشيوع ظاهرة التوزيع غير العادل للدخل.

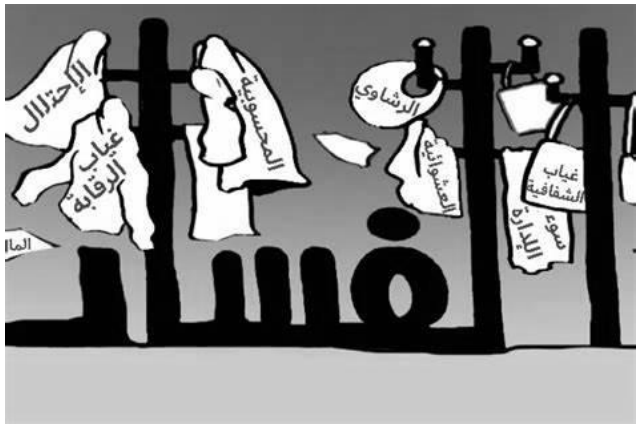

6. فساد وسائل الأعلام، وانتشار الفقر والجهل والبطالة وأزمات الغذاء.

أما مؤشرات الفساد الاجتماعي، فهي عديدة تتمثل في أهم النقاط التالية :-

1. شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.
2. المحسوبية والولاء لذوي القربي في شغل الوظائف، بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة.
3. غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
4. ضعف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع، وانتشار أسلوب الاستثناء في سلوك أفراد المجتمع. وجود خلل في البناء الاجتماعي، وضعف الثقة في التنظيم الاجتماعي، وإهدار قيمة العمل الجاد، والاعتماد على القدرات الذاتية والشخصية ، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بالتخلف والانهيار

• مكافحة الفساد الاجتماعي:

سبل مواجهة الفساد الاجتماعي، فتقوم على الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمجتمع، وبث مبادئه في أفراده من خلال المناهج التربوية والثقافية في مختلف المدارس والجامعات والمراكز الدينية ، و وسائل الإعلام المختلفة ، لبناء علاقة جديدة بين الفرد والمجتمع والدولة أساسها الأمانة والنزاهة والحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع ، لأن القوانين وإن كانت صارمة قد لا تكفل الابتعاد عن الفساد ، وإنما مبادئ وأخلاق الفرد وحدها قد تكون رادعة لذلك. وكذلك تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، وذلك برفع الأجور ، وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم.

• طرق مكافحة الفساد العامة:

للحدّ من تفشّي ظاهرة الفساد، يجب على أفراد المجتمع محاربته بشتّى السّبل والأشكال، عن طريق الالتزام الدّيني والأخلاقي والوطني والإنساني، وطرق معالجته هي:

1. سنّ الأنظمة والتشريعات الشّفافة في الأنظمة المضادّة للفساد وتوضيحها، وإنزال أقصى العقوبات على مخالفيها.
2. التوعية المجتمعيّة لهذه الظّاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها.
3. تخصيص مكافئة ماليّة لمن يقوم بالتّبليغ عن حالات الفساد في الدّوائر الحكوميّة.
4. وضع عقوبات رادعة تناسب كلّ فساد، وذلك لعدم تكراره، بشرط أن يكون معلناً على الملأ للعبرة والعظة.
5. خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، من خلال إيجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئةٍ من فئات المجتمع، وذلك لتحسين الظّروف المعيشيّة للفرد، والمجتمع، والبلد.
6. تعيين القيادات الشّابة النّشيطة، المؤمنة بالتّطوير والتغيّر، ذات الكفاءة والمؤهّل والخبرة العلميّة في مجال العمل.
7. وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب.

• الخاتمة

قد تكون عملية تغيير طابع الحكم, وإسقاط أنظمة الفساد, وتبنّي نظام الحكم الصالح ؛ من أعظم التحدّيات التي قد تواجه الدولة على الإطلاق. وتبدأ هذه العملية بإدراك حقيقة فساد النظام الحالي, واليقين بضرورة التصرف السريع لمكافحته. وتتطلّب عملية التغيير كثيراً من الجهود والطاقات والإصرار على تحصيل النتائج؛ فمن ناحية, يحتاج العمل بنظام الحكم الصالح إلى كثير من التخطيط والتنظيم والإدارة المستمرة, كما يحتاج إلى إتّباع عمليات حكيمة لاتخاذ القرارات لضمان صلاح هذه القرارات, إضافة إلى إعداد هيكليّة جديدة للحكم, وتصميم إطار قانوني قادر على ربط مؤسسات الدولة المختلفة بطريقة عمليّة, وبناء قواعد التواصل الفعّال داخل الدولة. ومن ناحية أخرى يحتاج إلى المتابعة المستمرّة, والتقييم الدوري لنتائج هذه العملية, وضمان سيرها على الطريق المرسوم وعدم انحرافها عنه.